

الفصل الأول

الديمقراطية في المهد

* تمهيد

* نظام الحكم من عام ١٧٥٦ حتى عام ١٨٩٦

* نظام الحكم من عام ١٨٩٦ حتى عام ١٩٢١

* نظام الحكم من عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٥٠

* مجلس الشورى الأول

* المجلس التشريعي الأول

* المجلس التشريعي الثاني

* مجلس الشورى الثاني

* نظام الحكم من عام ١٩٥٠ حتى إعلان الاستقلال

* الخلاصة

الكويت... مثلث الديمقراطية

إن التفرد في الحكم لا يخفف منه اتباع أسلوب المشاورة والاستماع إلى آراء الآخرين حتى لو كان من بينها الأكثر تطرفاً ، ذلك الخطأ أو الخلل يكمن في سيطرة الفكر والواحد الذي يتحكم في عملية تقييم الآراء واتخاذ القرار ، حتى وإن تم اتخاذ القرار من بين ما طرح من آراء .

فطالما أن الدولة لاتعتمد على المؤسسات في إدارة الشؤون العامة فإنه من غير المقبول أن يسيطر الفكر الواحد القائم على القدرة الفردية لمتخذ القرار .

تمهيد

لم يكن صدور دستور الكويت خطوة منفصلة عن التطور السياسي في المجتمع الكويتي ، فصدور الدستور حدث كبير والأحداث الكبرى لا تظهر فجأة فلا بد لها من جذور وجذور ضاربة في العمق ، ففي الدستور تحديد للعلاقة بين الحاكم والشعب ، وفيه رسم للملامح المستقبل وتحديد خط سير المجتمع لعقود قادمة ، ولا يمكن لوثيقة تتضمن هذا كله أن تصدر فجأة . وفي ماضي الكويت أحداث هامة ، أزعج أنها مازالت تسيطر على فكر البعض منا ، لذلك كان لابد من التطرق إليها وإبرازها ، فهي جذور الدستور الحالي فضلا عن أنها تحمل في طياتها فكرا مستمرا حتى يومنا هذا رغم الفاصل الزمني وتبدل الأحوال . ونظرا لما تتمتع به تلك الأحداث من أهمية ، فقد رأينا أن نبدأ بها كتابنا هذا لنسلط عليها أضواء كاشفة . هذا ونرى أنه يلزمنا التنويه بأن مادة هذا الفصل ستكون سندا لفصول أخرى ، ومن ثم فإن عرض الجانب التاريخي يضحى أمرا حيويا خاصة أننا نتبع أسلوب إشراف القارئ معنا في الاستنباط والتحليل واستخلاص النتائج ، وهذا لن يتحقق إلا إذا أشركنا معنا فيما هو أساس قناعتنا واستخلاصنا . ويبقى أخيرا أن نلفت الانتباه إلى حقيقة مفادها أننا سنركز على أهم الأحداث التي توضح بجلاء طبيعة نظام الحكم في المرحلة السابقة على الدستور .

أولا : نظام الحكم من عام ١٧٥٦ حتى عام ١٨٩٦

البادي من مطالعة كتب التاريخ أنه لم يكن للعلاقة بين الحاكم والأهالي نظام محدد أو مقنن في الفترة المذكورة ، إلا أن المستقر من القول يلخص تلك العلاقة بأنها كانت قائمة على مبدأ التشاور بين الحاكم والأهالي ، وأن هذا المبدأ قد أنشأته الأعراف . وتقول الدكتورة نجاة الجاسم : (إن الحكم في الكويت منذ نشأته في النصف الأول من القرن الثامن عشر في أعقاب اختيار الشيخ صباح الأول حاكما ، كان يسير وفق أسلوب التشاور بين الحاكم والأهالي دون وجود مجالس شورى أو تشريعية في وقت كانت فيه الحياة الاجتماعية في الكويت بسيطة وعلاقاتها الخارجية

محدودة ، ولم تتخل الكويت عن هذا الأسلوب حتى أواخر القرن التاسع عشر فقد ظل التشاور ركيزة الحكم خصوصا وأنه لم يحدث ما يدفع الحكام إلى الانفراد بالسلطة فظلوا يستشيرون وجهاء البلد في شتى الأمور . (١) .

ويرى الدكتور عثمان عبد الملك الصالح أنه طبقاً للأعراف القبلية العربية ، وعملاً بقاعدة عشائرية مطبقة منذ عام ١٧٥٦ يوم اختار الكويتيون صباح الأول على رأس الإمارة ، جرى العمل على أنه بعد ترشيح عائلة الصباح للحاكم يأتي باقي الشيوخ ووجهاء البلد في اليوم التالي لإعطائه البيعة وذلك بعد أن يشترطوا عليه إقامة العدل والمساواة فيما بينهم ومشاورتهم في الرأي وعدم الاستبداد فيه ، وأن الحكم كان يسير على نمط بسيط ، عائلة الصباح تحكم ووجهاء القوم يستشارون . ويرى أن حاكم الكويت لم يكن يملك سلطة تشريعية ، ذلك أن القانون المطبق هو العرف والشريعة الإسلامية في مجال الأحوال الشخصية فقط والعرف من صنع الجماعة وليس من صنع الحاكم وحده ، ولكن الحاكم كان يملك السلطة التنفيذية التي تندمج فيها السلطة القضائية وتستقران في يده . وأن هناك قيوداً ترد على سلطة الحاكم : الأول مبدأ الشورى أي التزام الحاكم باستشارة الأهالي والثاني يتمثل في القانون الواجب التطبيق وهو العرف والشريعة بمعنى أنه ليس للحاكم أن يتتعد قانوناً من عنده وإنما واجبه هو تطبيق العرف والشريعة دون أن تكون له سلطة التشريع (٢) . ويقول المؤرخ الكبير عبد العزيز الرشيد في هذا الصدد (وظل الحكم في أيامه (صباح الأول) إلى أيام مبارك الصباح شورى يستشير الحاكم وجهاء القوم فيما يتتابه من المهمات وفيما يحفظ البلد من طوارئ الحداث ويحميها من هجمات الأعداء وليس له الرفض ولا الخيار بعد أن يستقر رأيهم على أمر لأن السلطة الحقيقية لهم وإنما يعطى اسم الرئاسة عليهم تفضيلاً بل قد يذهب الأمر إلى أبعد من هذا مدى وهو عجزه عن أخذ الحق من بعضهم) (٣) .

ويقول الشيخ يوسف بن عيسى إنه إذا بدا لأمرآء آل الصباح أمر تشاوروا فيه مع

(١) د . نجاة الجاسم - الشيخ يوسف بن عيسى القناعي دوره في الحياة الاجتماعية والسياسية في الكويت ص - ٥٢ .

(٢) د . عثمان عبد الملك الصالح - النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت ص - ٣٤ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤١ .

(٣) عبد العزيز الرشيد - تاريخ الكويت - طبعة ١٩٧٨ ص - ٩٠ .

جماعتهم وعملوا ما به الخير للبلد وأهله^(١) .

على ذلك فإننا نخلص إلى أن نظام الحكم في الكويت في الفترة من ١٧٥٦ حتى ١٨٩٦ لم يكن مفرغاً في وثيقة أو ما شابه إلا أنه كان مستقراً في ضمير الحاكم والأهالي أن التشاور هو أساس الحكم .

ثانياً : نظام الحكم في الفترة من عام ١٨٩٦ حتى عام ١٩٢١

تولى الشيخ مبارك الصباح حكم البلاد عام ١٨٩٦ بعد أن قام باغتيال أخويه ، ويجمع المؤرخون على أن حكم الشيخ مبارك كان فردياً استبدادياً متسلطاً . ففي صباح يوم ١٧ مارس ١٨٩٦ جلس الشيخ مبارك في الديوان العام - بعد أن فرغ من قتل أخويه - وأمر أن يدعى إليه وجوه وأعيان البلاد ، وتم له ذلك وأخبرهم بما حدث وقال إن ما قضي لا مرد له وطلب منهم إبداء رأيهم فما كان منهم بعد ما حصل إلا أن يبايعوه^(٢) . وقد وصف عبد العزيز الرشيد حكم الشيخ مبارك قاتلاً (. . . على أن الحكم انتقل إلى استبداد صارم وجود عظيم عندما قبض مبارك زمام الحكم وتربع على كرسيه . . .)^(٣)

وتقول الدكتورة نجاة الجاسم (. . . ولكن في أثناء عهد الشيخ مبارك الصباح الذي استمر من ١٨٩٦ - ١٩١٥ تغير أسلوب الحكم وانفرد في إدارة شؤون البلاد ولاشك أن عوامل كثيرة وملايسات أحاطت بظروف حكمه وتوليه السلطة دفعته إلى انتهاج أسلوب الحكم الفردي ولم يكن بمقدور أحد الاعتراض على هذا الأسلوب . . .)^(٤) ويقول الدكتور عثمان عبد الملك الصالح (أجمع المؤرخون على أن الكويت قد عاش في عهد مبارك تحت حكم دكتاتوري مطلق)^(٥) .

(١) د . نجاة الجاسم - المصدر السابق ص - ٥٢

(٢) حسين خلف الشيخ خزعل - تاريخ الكويت السياسي الجزء الأول ص - ١٢٨

(٣) عبد العزيز الرشيد - المصدر السابق ص - ٩١

(٤) د . نجاة الجاسم - المصدر السابق ص - ٥٢

ولعله يكفيننا ما سبق فيما نحن بصددته بالنسبة إلى بيان طبيعة الحكم في عهد الشيخ مبارك .

وبعد وفاة الشيخ مبارك استلم ابنه الشيخ جابر مقاليد الحكم ولم يتغير الحكم الفردي الذي انتهجه والده ، ولقد استمر حكم الشيخ جابر من نوفمبر ١٩١٥ إلى فبراير ١٩١٧ . وبعد وفاة الشيخ جابر تولى الحكم الشيخ سالم بن مبارك من فبراير ١٩١٧ إلى فبراير ١٩٢١ وقد حافظ على نمط حكم والده وأخيه .

ثالثا : الحكم في عهد الشيخ أحمد الجابر ١٩٢١ - ١٩٥٠

مجلس الشورى الأول :

نحن الواضعون اسماءنا بهذه الورقة قد اتفقنا واتحدنا على عهد الله وميثاقه بإجراء البنود الآتية :

- إصلاح بيت الصباح كي لا يجري بينهم خلاف في تعيين الحاكم .
- إن المرشحين لهذا الأمر هم الشيخ أحمد الجابر والشيخ حمد المبارك والشيخ عبد الله السالم .
- إذا اتفقت عائلة الصباح على تعيين واحد يقبلونه وإذا فرضوا الأمر للجماعة اختاروا الأصلح .
- الحاكم المعين يكون رئيسا لمجلس الشورى .
- ينتخب من آل صباح والأهالي عدد معلوم لإدارة البلد على أساس العدل والإنصاف .

كانت تلك محتويات أول وثيقة سياسية مثبتة في تاريخ الكويت صدرت من الأهالي في أعقاب وفاة الشيخ سالم المبارك .

فقد أدرك الأهالي مساوىء الحكم الفردي ، وعدم المشاركة في الحكم ولذلك سعوا من أجل إعادة نظام الحكم على أساس الشورى وبينما كان الشيخ أحمد الجابر -

(١) د . عثمان عبد الملك - المصدر السابق ص - ٥٠

أقوى المرشحين لتولي الحكم - يقوم بزيارة للرياض للتباحث مع ابن سعود بشأن مشاكل الحدود بين البلدين ، بدأت المشاورات بين الكويتيين حول أهمية إقامة مجلس شوري^(١) .

ويقول ديكسون (لما توفي الشيخ سالم كان أهل المدينة قد تعبوا من الحرب المفروضة عليهم ضد إرادتهم ، فقرروا أن تكون لهم في المستقبل كلمة في شؤون الدولة والحكم ، فأبلغوا عائلة الصباح أنهم لا يقبلون إلا بالحاكم الذي يقبل إنشاء مجلس استشاري)^(٢) .

وبعد عودة الشيخ أحمد الجابر واختياره حاكما ، وافق على محتويات الوثيقة وتم إنشاء مجلس الشوري الأول ، إلا أن أعضاء ذلك المجلس أتوا عن طريق التعيين وليس الانتخاب .

وقد تم وضع ميثاق بين الحاكم والمجلس جاء فيه :

- تكون جميع الأحكام بين الرعية في المعاملات والجنایات على حكم الشرع الشريف .

- إذا ادعى المحكوم عليه أن الحكم مخالف للشرع ، تكتب قضية المدعى عليه وحكم القاضي فيها وترفع إلى علماء الإسلام ، فما اتفقوا عليه فهذا الحكم المتبع .

- إذا رضی الخصمان على أي شخص أن يصلح بينهما فالصلح خير لأنه من المسائل المقررة شرعا .

- المشاورة في الأمور الداخلية والخارجية التي لها علاقة بالبلد من جلب مصلحة أو دفع مضرة أو حسن نظام .

- من عنده رأي فيه صلاح ديني أو دنيوي يعرضه على الحاكم ويشاور فيه جماعته فإن رأوه حسنا ينفذ .

وتقول كتب التاريخ إن هذا المجلس لم يستمر طويلا حيث تباعدت جلساته ولم يتلزم الأعضاء بالحضور فحل نفسه بنفسه دون تدخل من الحاكم ويوضح عبد العزيز

(١) د . نجاة الجاسم - المصدر السابق ص - ٥٣

(٢) ديسكون - الكويت وجاراتها - الجزء الأول ص - ٢٦٣

الرشيد - وهو أحد أعضاء المجلس - أسباب فشل المجلس فيقول إن الأعضاء لم يصلوا إلى عضوية المجلس بواسطة الانتخاب الحر حيث يصل من يصلح لتمثيل الشعب ، ولكنه جاء بالاختيار على أساس الوجاهة والثروة ، أما السبب الثاني فهو عدم إدراك الأعضاء لمسؤولياتهم ولذلك راح الخلاف يدب بينهم لأسباب شخصية^(١) .

وبفشل هذا المجلس تموت الصيغة الأولى المكتوبة التي تنظم العلاقة بين الحاكم والأهالي ، ولكن تبقى دروسها وعبرها قائمة . وفي مطلع الثلاثينيات ، شهدت البلاد بعض التنظيم حيث أنشئت بلدية الكويت عام ١٩٣٠ ، كما تم إنشاء دائرة المعارف عام ١٩٣٦ وإدارة الصحة وإدارة الأوقاف ، وكانت تدير هذه الإدارات مجلس منتخبة . إلا أنه في عام ١٩٣٧ تم حل مجلس المعارف الأمر الذي دفع بعض أعضاء المجلس البلدي للاستقالة تضامنا ، وفيما بعد أجريت انتخابات البلدية وقد جاء في إعلان الدعوة للانتخاب (يُنتخب أشخاص ممن تتوسمون فيهم الخير والصلاح على ألا يتضمن انتخابكم الذين سبق لهم أن استقالوا من عضوية البلدية العام الماضي . .)^(٢)

المجلس التشريعي الأول :

(حضرة صاحب السمو الأمير الجليل أحمد الجابر أدامه الله . . . يا صاحب السمو . . . إن الأساس الذي بايعتك عليه الأمة لدى أول يوم من أيام توليك هو جعل الحكم بينك وبينها على أساس الشورى التي فرضها الإسلام ومشى عليها الخلفاء الراشدون في عصورهم الذهبية ، غير أن التساهل الذي حصل من الجانبين أدى إلى تناسي هذه القاعدة الأساسية ، كما أن تطور الأحوال والزمان واجتياز البلاد ظروفًا دقيقة بعث المخلصين من رعاياك أن يبادروا إليك بالنصيحة راغبين في التفاهم وإياك على ما يصلح الأمور ويدرأ عنك وعنهم عوادي الأيام وتقلبات الظروف ويصون لنا كيان بلادنا وحفظ استقلالنا غير قاصدين لإزالة أسباب الشكوى وإصلاح الأحوال عن طريق التفاهم مع المخلصين من رعاياك متقدمين إليك بطلب تشكيل مجلس

(١) عبد العزيز الرشيد

(٢) د . نجاة الجاسم - بلدية الكويت في خمسين عاما ص - ٣٩

تشريعي مؤلف من أحرار البلاد للإشراف على تنظيم أمورها . . . وقد وكلنا حاملي كتابنا هذا ليفاوضاك على هذا الأساس ، والله تعالى نسأل أن يوفق الجميع لما فيه صلاح البلاد) .

لقد كانت أحوال البلاد سيئة ، حيث (كانت الإدارة تعاني من عدم اهتمام المسؤولين ولم تكن هناك عناية بالمصالح العامة ولا يوجد تنظيم يكفل تحقيق العدل للناس فالتلاعب كثير وفي كل فروع الإدارة . . . وبصورة عامة لم يكن الوضع مرضيا فالاحتكارات منتشرة والجمارك لا نظام لها والضرائب عالية والسلطة لا تحاول استخدام ما لديها من أموال للقيام بالخدمات المختلفة وإنشاء المرافق التي تحتاجها البلاد)^(١) .

ولقد أدت تلك الأوضاع - إضافة إلى زيادة درجة الوعي وبعض العوامل الخارجية - إلى قيام حركة إصلاحية نشطة تزعمها عدد من التجار والوجهاء والشباب ، وقد سعت الحركة إلى نشر مطالبها وتقول الدكتور نجاة الجاسم كان لابد أن يثمر هذا الوضع السيئ من إهمال البلاد وانتهاك الحقوق الوطنية وتقييد الحريات والتلاعب في انتخابات البلدية من قبل رجال السلطة ونوع العلاقات مع القوى الثلاث الكبيرة المحيطة بالبلاد مما يهدد استقلالها ، كان لابد وأن يثمر ذلك كله حركة انتقادية واسعة تطالب بالإصلاح وتشتد في مطالبتها وتخرج عن النطاق المحلي في عرض المطالب . . . بينما اتبعت السلطة الحاكمة أشد ألوان العنف والتكيل بالشاكين وهددت كل من يشتكي بالعقاب الشديد ولم يكن ذلك سببا أو دافعا لأن تخمد الحركة بل بالعكس استمرت في نشاطها . . . قاد هذه الحركة الإصلاحية الأعيان من التجار الذين عانوا من مساوئ الإدارة . . . ومما زاد هذه الطبقة تطلعا إلى المشاركة في السلطة أنها أسهمت في الخدمات العامة التي يقع عبئها أصلا على الدولة في الأنظمة الحديثة ، إذ قام التجار بتأسيس المدارس مثل مدرسة المباركية . . . هذا بينما كان عامل الشعب يكافحون من أجل الحياة ، فلم تتح لهم ظروفهم الصعبة أن يفهموا حقوقهم

(١) د . نجاة الجاسم - التطور السياسي والاقتصادي للكويت - رسالة ماجستير ص - ٢٠٥ وما بعدها

ويطالبوا بها ، ولكنهم شجعوا القائمين بالحركة ومنحوهم تأييدهم ، فكانت طبقة التجار تمثل مركز الضغط في الكويت ولها من النفوذ الاقتصادي ما جعلها تطالب بالمشاركة في الحكم بذلك كله أصبحت الحركة القائمة أكثر وضوحا خاصة بعد القبض على أحد المواطنين بتهمة الكتابة على الجدران صد الوضع والسلطة الحاكمة ، ونتيجة لضربه وعقابه بعنف اضطر إلى أن يصرح بأسماء المشتركين معه . . . نتج عن سياسة الضغط والإرهاب التي اتبعتها الشيخ ، أن كون اثنا عشر عضوا من المعارضين جمعية سرية تعمل على تقوية الوعي والروح القومية . . .

ووعضت لها برنامجا إصلاحيا طالب بأن يكون الأمير على اتصال بكل طبقات شعبه وأن يسمح بسماع شكواهم ويوجه شؤونهم على أساس مرض . . . ونتيجة لذلك تقدم الوكيل السياسي إلى الشيخ في ١٣ / ٦ / ١٩٣٨ بنصيحة مفادها إدخال إصلاحات في البلاد وإشراك الشعب في إدارتها . . . وبعد أن أدرك المعارضون أن الحركة قد نضجت ووصلت إلى مرحلة تسهل عليهم تقديم مطالبهم للحاكم مباشرة ، عقدت الجماعة السرية التي أصبحت تعرف فيما بعد بإسم «الكتلة الوطنية» اجتماعا أسفر عن تقديم الكتاب المشار إليه . . .^(١)

وقد وافق الشيخ أحمد الجابر على إنشاء المجلس التشريعي وتم انتخاب أعضائه ، وأعد المجلس مسودة القانون الأساسي والذي يعتبر أول دستور للبلاد ، وقد جاء في ذلك القانون (الأمة مصدر السلطة ممثلة في هيئة نوابها المنتخبين) وأن (مجلس الأمة التشريعي مرجع لجميع المعاهدات والامتيازات الداخلية والخارجية والاتفاقات ، وكل ما يستجد من هذا القبيل لا يعتبر شرعيا إلا بموافقة المجلس وإشرافه عليه) كما ورد في ذلك القانون أن (رئيس مجلس الأمة التشريعي هو الذي يمثل السلطة التنفيذية في البلاد) وبعد أن أقر المجلس القانون الأساسي رفعه إلى الشيخ أحمد الجابر ، فتردد في قبوله وكان رأيه أنه يوافق عليه من حيث المبدأ إلا أنه يرى أن يؤخذ به تدريجيا . ولاشك أن موقف الحاكم كان طبيعيا بالنظر إلى ما يمثله القانون من

(١) د . نجاة الجاسم - المصدر السابق

انتقاض لسلطاته المطلقة .

وأزاء تردد الحاكم في قبول القانون ، أرسل إليه أعضاء المجلس التشريعي كتابا شديد اللهجة على نحو غير مألوف يعكس الاندفاع والحماس وفيما يلي نصه :

(حضرة صاحب السمو أحمد الجابر الصباح دام بقاءه يا صاحب السمو . .
تقدم إليكم مجلس الأمة التشريعي هذا اليوم بقانون وافق عليه أعضاء المجلس بالإجماع موضحا الصلاحيات الأساسية لمجلس الأمة وقد أحاطنا سمو الشيخ عبد الله السالم بما دار بينكم وبينه أثناء عرض القانون عليكم لتوقيعه ، إلا أننا لمسنا - صراحة - أن جوابكم لم يكن مقنعا ، فسموكم تقولون إنكم توافقون على القانون ولكنكم تريدون أن يكون العمل به تدريجيا لذلك لا ترون حاجة لإمضائه في الوقت الحاضر . وجوابا على بيانات سموكم نفيدكم أن أعضاء المجلس جميعا لم يرتاحوا ولم يقتنعوا بهذه البيانات الشفهية ، ففي الظروف التي توليتم فيها الحكم قطعتم أيضا على أنفسكم أن تجعلوا الحكم بينكم وبين الأمة شوري ، ومضت الأيام ولم تر الأمة تحقيقا لما وعدتم . إن نواب الأمة يا صاحب السمو حينما وطدوا عزائمهم على خدمة الشعب والبلاد كانوا جادين غير هازلين ولا مترددين ، وقد أقسموا ألا يحول بينهم وبين خدمة الأمة والإصلاح أى عقبة ، ولعل هذه اللحظة في تاريخ البلاد تكون من اللحظات الفاصلة فإما إلى الخير وأنت على رأس الأمة يحيط بك الإجلال ويحفك التقدير والحب من كل حذب وصبوب ، وإما إلى ضده . وهما نحن تهيأنا لكل أمر متوقع كتلة واحدة في صف البلاد لا تردد ولا تقهقر ، ففي هذه اللحظة التي نرفع إليك كتابنا هذا نقف جميعا في انتظار جوابكم التحريري الحاسم بالموافقة ، والله تعالى نسأل أن يوفق الجميع إلى ما فيه السداد .

الكويت تحريراً في ١٢ جمادى الأولى ١٣٥٧ هـ)

وإزاء ذلك ، وإدراكا للمعاني التي تقف وراء الكلمات ، اضطر الشيخ أحمد الجابر

إلى الموافقة على القانون الأساسي فصدر في نفس اليوم ١٩٣٨ / ٧ / ٢ .
ولقد باشر المجلس التشريعي صلاحياته وحقق إنجازات كثيرة .

حل المجلس :

في ١٩٣٨ / ١٢ / ٢١ تم حل المجلس التشريعي الأول وذلك بعد أن تفاقم الخلاف بين الحاكم والمجلس . وتقول الدكتورة نجاة الجاسم إن الحاكم لم يكن مقتنعا بوجود المجلس منذ البداية وتضيف (لو أردنا تلخيص الأسباب التي أدت إلى التعجيل بنهاية المجلس فإننا نستطيع أن نقول إنه سعى إلى توسيع سلطاته بما يتعارض مع مصالح بريطانيا والسلطة الحاكمة)^(١) . هذا وقد تم إغلاق نادي الشبيبة وتمت مصادرة الأسلحة من المحلات التجارية بعد أن تم دفع ثمنها وأبلغ مؤيدو المجلس بما يدخل الطمأنينة على نفوسهم .

المجلس التشريعي الثاني :

على أثر حل المجلس الأول ، وتنفيذا للاتفاق الذي تم مع الحاكم على إجراء انتخابات جديدة ، ثم انتخاب مجلس تشريعي جديد بعد أيام من حل المجلس الأول وقد زيد عدد أعضاء المجلس إلى عشرين عضوا ، هذا وقد فاز في الانتخابات جميع أعضاء المجلس السابق عدا واحد منهم . وقد أعد المجلس مسودة دستور جديد جاء في مادته الأولى (الكويت ذات سيادة مستقلة أراضيها لا تتجزأ وشكل حكمها نيابي) كما جاء في مادة أخرى (سيادة الحكم للأمة وهي وديعة الشعب لذرية المغفور له الشيخ مبارك الصباح) ، ونصت مادة أخرى على أنه (للحاكم حل المجلس التشريعي متى نشبت بأسبابه فتنة في البلاد استعصى حلها بالطرق السلمية على أن تشمل الإرادة القاضية بالحل الأمر بإجراء الانتخابات للمجلس الجديد خلال أسبوع من تاريخها) .
وقد أقر المجلس مسودة الدستور ورفعها إلى الشيخ أحمد الجابر الذي كان يرى أن

(١) د . نجاة الجاسم - المصدر السابق - ص ٢٤٣

الدستور طويل أكثر من اللازم وأنه يريد الإطلاع على دستور شرق الأردن على اعتبار أنه أكثر ملاءمة للكويت ، ثم قدم الشيخ أحمد الجابر مشروع دستور ، وقد رفض المجلس مجرد مناقشته ذلك أنه يترتب على العمل به تحويل المجلس إلى مجلس استشاري^(١) . وتوالى الأحداث وتوترت العلاقة بين الحاكم والمجلس وحدث صدام مسلح وانتهى الأمر بحل المجلس وحبس بعض أعضائه وكان ذلك في ٧ / ٣ / ١٩٣٩ .

مجلس الشورى الثاني :

بعد حل المجلس سعى بعض المعتدلين إلى إقناع الحاكم بإجراء انتخابات جديدة ، إلا أنه رفض ذلك وقام بتشكيل مجلس شوري وعين أعضاء البالغ عددهم أربعة عشر عضوا منهم أربعة من آل الصباح .

إلا أن هذا المجلس لم يتسمر طويلا وتباعدت جلساته ولم يتلزم أعضاؤه بالحضور فكان مصيره ذات مصير مجلس الشورى الأول الذي عين عام ١٩٢١ .

ويصف الدكتور عثمان عبد الملك الصالح الوضع في الكويت بعد حل المجلس التشريعي ويقول (وكانت الفترة التي تلت سقوط الحكم النيابي فترة صعبة في تاريخ المجتمع الكويتي فباتت النفوس جريئة والجراح طرية دامية وعاشت الكويت خلالها فترة ركود سياسي مما باعد بين المواطنين وبين تفكيرهم بالقيام بحركة إصلاحية وساعد على ذلك كله قيام الحرب العالمية الثانية مهددة المجتمع البشري بالبلاء والدمار فانشغل الشعب بأحداثها والسعي وراء تحقيق قوته في مثل تلك الظروف الصعبة متناسيا مشاكله المحلية والبحث في أمور السياسة الداخلية)^(٢) .

رابعا : الحكم في الفترة من عام ١٩٥٠ حتى إعلان الاستقلال

في عام ١٩٥٠ توفي الشيخ أحمد الجابر ، وقد تولى الشيخ عبد الله السالم مقاليد الحكم . وقد كان الشيخ عبد الله السالم ميالا إلى تأييد المطالب الإصلاحية في

(١) د . نجاة الجاسم - المصدر السابق - ص ٢٤٨

(٢) د . عثمان عبد الملك - المصدر السابق ص - ١٢٥

الثلاثينيات ، كما أنه كان رئيساً لأول مجلس تشريعي في البلد عام ١٩٣٨ . وكان المقيم السياسي البريطاني يرى أن الشيخ عبد الله السالم محبوب لدى عائلته والرأي العام وهو مخلص ومستقيم ولا يتأثر بالتملق أو الثراء وأنه سيتحرك ببطء وسيبذل كل ما في وسعه لكي يشارك شعبه في أية إصلاحات سيدخلها أو يقوم بها وسيسير في تحسين الإدارة العامة للدولة . . . (١) وفي عهده تم تشكيل مجلس الإنشاء الذي عهدت إليه مهمة دراسة مشاريع التنظيم والعمران وإقرارها ومشاريع المرافق العامة كما أنشئ في عهده العديد من الإدارات نتيجة للتطور وتوسع الدولة وزيادة قدرتها المالية ، وقد كانت عضوية تلك الإدارات تأتي عن طريق الانتخاب .

ويرى الدكتور عثمان عبد الملك الصالح أن العملية التشريعية في ذلك الوقت كانت تمر بثلاث مراحل : الأولى الاقتراح وكان حق اقتراح القوانين يمارسه إما المجلس الأعلى أو الإدارات الحكومية ، أما المرحلة الثانية فهي النظر في مشروع القانون وكان المجلس الأعلى يقوم بهذه المهمة ، والمرحلة الثالثة وهي التصديق والنشر فقد كان مشروع القانون يرفع إلى الأمير للبت فيه بصفة نهائية بمصادقته عليه أو برفضه . وبعد التصديق على مشروع القانون يتم نشره في الجريدة الرسمية والتي صدر أول عدد منها في ١١ / ١٢ / ١٩٥٤ كما كان الأمير يمارس سلطته التشريعية عن طريق إصدار مراسيم بقوانين ، ويضيف الدكتور عثمان أن التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي هو الذي ساهم في وجود الهيئات الاستشارية العديدة إلا أنها (ما كانت تنقص من سلطات الحاكم شيئاً) (٢) .

وتتحدث الدكتورة نجاه الجاسم عن الرأي العام في الكويت إبان الخمسينيات فتقول إن أعداد المتعلمين والمثقفين الكويتيين قد ازدادت فإزداد نشاطهم ونقدمهم للأوضاع الإدارية السيئة وكذلك نشطت المجالات والنشرات التي كانت تصدر عن جمعية الإرشاد الإسلامي والنادي الثقافي القومي ونادي المعلمين إضافة إلى بعض

(١) د . نجاه الجاسم العلاقات الكويتية البريطانية - دراسة منشورة في المجلة العربية للعلوم الإنسانية العدد ٣٧ المجلد ١٠

ص ١٨٠ - ١٨١

(٢) د . عثمان عبد الملك - المصدر السابق ص - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦

البيانات السياسية التي كانت توزع سرا منذ صيف ١٩٥٣ وتزايدت سنة ١٩٥٤ . . كما جرى توزيع منشور باسم العصبة الديمقراطية الكويتية في ٢١ اغسطس ١٩٥٤ تدعو فيه إلى إعلان الاستقلال وإصدار دستور وتطالب بالحكم النيابي . . وفي يوليو ١٩٥٤ وزعت مذكرة باسم الحزب الوطني الديمقراطي الكويتي وسلمت نسخة منها إلى الشيخ عبد الله السالم وإلى عدة جهات خارج الكويت مثل هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والإذاعات العربية والعالمية ، وطالبت المذكرة بالتخلص من الحماية البريطانية وتشكيل مجلس تشريعي لوضع دستور للبلاد وتكوين مجلس وطني للإشراف على إدارات الدولة^(١) .

إعلان الاستقلال :

في التاسع عشر من يونيو عام ١٩٦١ ، أعلن استقلال دولة الكويت وبعد إعلان الاستقلال بشهرين تقريبا صدر مرسوم أميري جاء في مقدمته :

نحن عبد الله السالم الصباح أمير دولة الكويت

رغبة منا في إقامة نظام الحكم على أسس واضحة متينة ، وتمهيدا لإصدار دستور للبلاد يستمد أحكامه من ظروفها ويستند إلى المبادئ الديمقراطية ويستهدف رفاهية الشعب وخيره

وقد تضمن المرسوم تشكيل هيئة تنظيم والتي تكون مع المجلس الأعلى مجلسا مشتركا يتولى وضع مشروع قانون لانتخاب أعضاء المجلس التأسيسي الذي يتولى عند تأليفه إعداد دستور للبلاد وفي نوفمبر عام ١٩٦٢ صدر الدستور وانتقلت البلاد إلى عهد جديد .

(١) د . نجاة الجاسم المصدر السابق ص - ٢٠٠ - ٢٠١

الخلاصة

من العرض السابق يتضح لنا أن الكويت قد عرفت أربع صيغ للحكم منذ نشأتها حتى صدور الدستور . حيث كانت الصيغة الأولى تركز على التزام الحاكم بمشاورة الأهالي فيما يعرض عليه من أمور ، وتوفر هذه الصيغة - والتي لم تكن مكتوبة ولا محدودة - مساحة كبيرة للمشاركة الشعبية في الحكم ، فلم يكن الحاكم قادرا على الانفراد بالسلطة حيث لم تكن هناك موارد مالية مستقلة تعينه على إدارة شؤون البلاد وتكفل له الاستقلال في الإدارة وتوفر له دعما في التصرف ، كما لم يكن هناك - على ما يبدو - إغراءات في الحكم تدفع الحاكم إلى الإنفراد بالسلطة . ومن هنا تطابقت المصالح ، فتلاشت الخلافات وتوحد الرأي فاستقر منهج الحكم . وقد يلاحظ القارئ لتاريخ الكويت أن الفترة السابقة على حكم الشيخ مبارك لم تخط بتوثيق للأحداث يمكن معه الاطمئنان لسلامة ما ينقل في كتب التاريخ ، وعلى ذلك فإنه يصعب - بحكم المنطق - تقبل الرأي القائل بأن الحكم في الكويت قد سار على نمط واحد من عام ١٧٥٦ إلى عام ١٨٩٦ كما أنه يصعب تقبل ندرة الأحداث ، الأمر الذي يدفع إلى الاعتقاد بأن هناك فراغا كبيرا في تاريخ الكويت . وعلى أية حال فإننا نرى أن استقرار نمط الحكم والالتزام بعادة التشاور إنما كان يعود أساسا إلى طبيعة الحاكم ونوعية المسائل التي تعرض عليه إبان حكمه ، فضلا عن مدى اتفاق أو اختلاف المصالح أكثر من كونه مبدأ مستقرا عليه أو قاعدة ملزمة ، وآية ذلك ما حدث حين تولى الشيخ مبارك مقاليد الحكم ، وتحرك الأهالي بعد وفاة الشيخ سالم وسعيهم نحو تحديد شكل الحكم لضمان التزام الحاكم بالتشاور عن طريق إنشاء مجلس الشورى .

أما الصيغة الثانية من صيغ الحكم التي عرفت في الكويت ، فقد كانت صيغة الحكم الفردي المطلق المتسلط ، والتي أرسى دعائمها الشيخ مبارك عام ١٨٩٦ واستمر عليها كل من الشيخ جابر والشيخ سالم ، ومن الواضح أنه كان هناك رفض شعبي لتلك الصيغة ، كما أنه من الواضح أن تلك الصيغة قد أضرت بالكويت . وإذا كان الرفض الشعبي لتلك الصيغة قد أضرت بالكويت . وإذا كان الرفض الشعبي لتلك الصيغة

موجودا ، فإنه لم يكن متاحا له أن يأخذ شكل المعارضة الفاعلة ، وإن كانت هناك أحداث تؤكد وجود ذلك الرفض ، إلا أن الدليل البارز على تلك المعارضة قد ظهر بوضوح بعد وفاة الشيخ سالم حين اجتمعت كلمة أهل الكويت على وجوب تنظيم شؤون الحكم على النحو الوارد في وثيقة عام ١٩٢١ التي أفرزت الصيغة الشورى الأولى .

أما الصيغة الثالثة للحكم - وهي مجلس الشورى - فقد كانت في أساسها تطويرا للصيغة الأولى وهي عادة التشاور ، ذلك أن مجلس الشورى الأول ظهر للوجود كرد فعل على فترة الحكم الفردي المطلق السابقة على عام ١٩٢١ وتعتبر صيغة مجلس الشورى المعين أول محاولة لتقنين العلاقة بين الحاكم والأهالي وتنظيم شؤون الحكم ، إلا أن هذه الصيغة فشلت تماما في بدايتها كما فشلت عندما أعيد العمل بموجبها عام ١٩٣٩ بعد حل المجلس التشريعي الثاني .

أما الصيغة الرابعة للحكم فقد تمثلت في النظام النيابي حين تم انتخاب أول مجلس تشريعي عام ١٩٣٨ ، ويمكن اعتبار هذه الصيغة بمثابة تطوير رئيسي لصيغة مجلس الشورى ، ويلاحظ ذلك من محتويات الكتاب الذي قدمته الكتلة الوطنية إلى الشيخ أحمد الجابر عام ١٩٣٨ حيث وردت به إشارة إلى عدم التزام الحاكم بتطبيق الشورى عندما تولى الحكم وإخلاله بما وعد به - كما يقول الكتاب المشار إليه - فضلا عن الإشارة إلى تطور الأحوال والزمان واجتياز البلاد ظروفًا دقيقة بما يتطلب إنشاء مجلس تشريعي . إلا أن هذه الصيغة فشلت أيضا غير أن فشلها لم يكن لأسباب ذاتية تريد إلى الصيغة ذاتها وإنما يعود الفشل إلى عدة عوامل منها عدم تقبل الحاكم لتلك الصيغة منذ البداية لكونها تنقص من صلاحياته ، فضلا عن تعارضها مع مصالح بريطانيا في ذلك الوقت ، إضافة إلى اندفاع وحماس الممارسة ذاتها ، على الرغم من أنها كانت توفر مساحة كبيرة للمشاركة الشعبية في الحكم ، كما لا يمكن إغفال أنها - أي صيغة الحكم النيابي - تعتبر تغييرا كبيرا على الكثير من العادات والتقاليد التي تحكم العلاقة بين الحاكم والأهالي ، الأمر الذي لم يكن المجتمع مهيا له حيث كان ذلك التغيير يتطلب

قدرا من المرونة في التفكير وبعد النظر يراعي سنة التطور وهو ما لم يكن متوفرا .
ولكل تلك الأسباب كان لا بد أن يحدث التصادم بين فكرين متناقضين .

لقد كانت الصيغ الأربع السابقة هي التي عرفتتها الكويت وتعامل معها الحكام والأهالي ، بيد أنه يلزم التحدث عن الفترات التي اختفت فيها تلك الصيغ في عهد الشيخ أحمد الجابر بعد حل المجلس التشريعي الثاني والسقوط الذاتي لمجلس الشورى الثاني ونعتقد أن الحكم في تلك الفترة كان حكما فرديا اقترن بالتسلط والقمع فيما يتعلق بتعامله معه أحداث المجلس التشريعي - رافقه استبداد وتعسف ممن كانت لهم سلطة اسمية أو رسمية ، كما كان لأعوان الحاكم وأصحاب المصالح كلمة مسموعة .

ولعله ليس غريبا أن يقترن الانفراد بالسلطة مع زيادة القدرات

المالية للدولة والحاكم وتغير نمط الحياة في المجتمع ، فكما أن تطابق المصالح في الفترة الأولى (١٧٥٦ - ١٨٩٦) أدى إلى توحيد الرأي ، فإن اختلاف المصالح لا بد وأن يؤدي إلى اختلاف الرأي . أما عن فترة حكم الشيخ عبد الله السالم قبل إعلان الاستقلال ، فإنها لم تشهد ميلاد صيغة جديدة حيث ظلت السلطات متركزة بيد الحاكم وإن تميزت تلك الفترة باتساع رقعة المشاركة الشعبية في إدارة الشؤون المحلية .

ولعلنا نستطيع القول - في نهاية الأمر - إن النزعة الديمقراطية لم تكن موجودة لدى حكام الكويت منذ عهد الشيخ مبارك - باستثناء الشيخ عبد الله السالم ، كما يمكن القول إن عادة التشاور التي كانت ركيزة الحكم قبل عهد الشيخ مبارك قد اختفت .

وختاما يمكن القول بأن هناك أمورا عديدة برزت من خلال قراءة جانب من تاريخ الكويت يتعين التركيز عليها كي نتمكن من فهم حاضرنا وإدراك مستقبلنا يمكن تلخيصها بما يلي :

● ظهرت أول مطالبة باعتماد مبدأ الانتخاب في تشكيل أول مجلس شورى

من قبل الأهالي ، إلا أن ذلك لم يطبق حيث تم تعيين أعضاء المجلس .

- الثابت أن مجلس الشورى المعين عام ١٩٢١ قد فشل في أداء مهمته ، كذلك كان حال مجلس الشورى الثاني الذي شكله الحاكم عام ١٩٣٩ .
 - قام الحاكم بحل المجلسين التشريعيين المنتخبين ، وكان محور الصراع يدور حول مبدأ المشاركة الفعلية في الحكم .
 - أنجز المجلس التشريعي الأول الكثير من الأعمال التي كانت ضرورية للأهالي وبدأ مسيرة الإصلاح .
 - لم تكن هناك مبادرات من الحكام في الإصلاح السياسي أو إشراك الشعب في الحكم باستثناء الشيخ عبد الله السالم حين اتخذ قراره بإنشاء المجلس التأسيسي وإصدار دستور للبلاد .
 - إن ظهور مجلس الشورى الأول إنما كان استجابة لرغبة شعبية وليس مبادرة من الحاكم .
 - إن ظهور المجلس التشريعي كان استجابة لضغط شعبي .
 - إن الكويت لم تعرف في تاريخها أي تطبيق لمبدأ الشورى في إطاره الإسلامي على الإطلاق .
- وبعد ، فمن المؤكد أن هناك الكثير مما يمكن استخلاصه من الأحداث التي عرضناها في الصفحات السابقة ، وبصرف النظر عن الاتفاق أو الاختلاف حول تفاصيل تلك الأحداث ، فإن القضية الرئيسية التي تعنيها هي مدى مشاركة الشعب في الحكم ضمن أية ضيغة من صيغ الحكم مشاركة فعلية ذات إطار محدد فعال ومدى تقبل الحاكم - أي حاكم - لتلك المشاركة ومدى سعي الشعب لتحقيق تلك المشاركة ، فالثابت أن الشعب كان يسعى لتحقيق قدر من المشاركة في حين كان الحاكم - في أحسن الأحوال - مترددا متخوفا ولم يكن هناك تقبل لتلك المشاركة باستثناء الشيخ عبد الله السالم .
